إن منظمة العفو الدولية تعتقد أن هذه التهم تتناقض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق العربي لحقوق الإنسان كليهما. فهي لا تشكل جرائم جنائية معترف بها دولياً، وتقيد الحق في حرية التعبير بصورة غير قانونية. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن التهم والإدانة بحق محمد العجمي لا أساس لها من الصحة. بل تشكل أساساً تعسفياً للحبس بسبب ممارسة السلمية لحق في حرية التعبير، ليس إلا.

ففي مايو/أيار 2014، وفي حديثه خلال اجتماع آلية الاستعراض الدوري الشامل الذي تجريه الأمم المتحدة لمراجعة أوضاع حقوق الإنسان في مختلف الدول، دعا دبلوماسي أمريكي قطر إلى *"إطلاق سراح جميع سجناء الرأي، بمن فيهم الشاعر محمد العجمي، واحترام حقوق جميع الأشخاص في حرية التعبير"*.[4] وفي يونيو/حزيران 2014 رفضت حكومة قطر الانتقاد، وقالت إنها "تؤمن بحرية التعبير"، وأضافت تقول:

"إن جميع التدابير التي اتخذت بحق الشاعر محمد العجمي كانت متسقة مع القواعد الدولية. فقد أُجريت له محاكمة عادلة وسُمح له باستئناف الحكم أمام محكمة الاستئناف ومحكمة التمييز."[5]

وفي 31 مارس/آذار 2015 أعربت خبيرة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة المعنية باستقلال القضاة والمحامين غابرييلا كنول عن قلقها بشأن *"مزاعم انتهاك ضمانات العملية الواجبة وضمانات المحاكمة العادلة" في قطر. وأضافت تقول: "ينبغي إجراء تحقيق في شكاوى وقوع انتهاكات للعملية الواجبة والمحاكمة العادلة فوراً وبشكل جدي من قبل السلطات المعنية، واتخاذ تدابير عاجلة لضمان الإنصاف". وخلصت إلى القول: "إن تدابير الإنصاف هذه ربما تشمل مراجعة القرارات والأحكام و/أو منح تعويضات"*.[6]

وفي بيان مشترك صدر في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2015، دعا ثلاثة خبراء في مجال حقوق الإنسان تابعين للأمم المتحدة إلى إطلاق سراح محد العجمي.[7] وأشاروا إلى أن: *"الأسس والأحكام القانونية التي أوردتها السلطات لتبرير اعتقال السيد العجمي والحكم عليه تتناقض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان"*. وقالوا إن المعاقبة على انتقاد شخصيات الدولة يعتبر أمراً "... *لا يتسق مع المعايير الدولية التي تحمي الحق في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك من خلال الفنون، والمشاركة في الحياة الثقافية*".

توصية

يتعين على حكومة قطر إطلاق سراح محمد العجمي فوراً وبلا قيد أو شرط لأنه سجين رأي محتجز بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير، ليس إلا.

رسائل تضامنية © Amnesty International

1. أثار أربعة من المقررين الخاصين للأمم المتحدة قضية محمد العجمي مع الحكومة القطرية من خلال رسالة مشتركة مؤرخة في 21 ديسمبر/كانون الأول 2012. وأشاروا إلى أن القبض على محمد العجمي واحتجازه والحكم عليه تم "على خلفية ممارسته السلمية لحقه في حرية الرأي والتعبير، ليس إلا". كما أشار المقررون الخاصون إلى بواعث قلقهم بشأن عدالة محاكمته ومعاملته أثناء وجوده في الحجز. ورقم الوثيقة: AL Cultural rights (2009) G/SO 214 (67-17) G/SO 214 (16-3-3), QAT 1/2012، ويمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: https://spdb.ohchr.org/hrdb/23rd/public_-_AL_Qatar_21.12.12_(1.2012).pdf. وفي فبراير/شباط 2013 ردّت الحكومة القطرية على الأمم المتحدة، حيث أكدت على أنها اتّبعت الإجراءات السليمة في تطبيق العدالة في القضية، وأن الدولة [تأخذ] بعين الاعتبار التزاماتها بموجب الاتفاقيات والمعايير الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان وتنفيذها". (أنظر الرابط: https://spdb.ohchr.org/hrdb/23rd/Qatar_14.02.13_(1.2012)_rescan.pdf) وتعتقد منظمة العفو الدولية أن رد الحكومة القطرية لا يمثل بدقة تطبيق العدالة في هذه القضية. ولسنا على علم باتخاذ أي إجراء آخر في ها الشأن.
2. إقرأ القصيدة الكاملة على الرابط : http://www.pen.org/poetry/poem-prison-cell#sthash.qk3GE0A5.dpuf
3. أنظر الرابط: http://www.qfcra.com/en-us/legislation/Laws/Law%20No.%20(11)%20of%202004%20(Penal%20Code%20of%20Qatar).pdf
أنظر الجزء 2: الجرائم ضد أمن الدولة الداخلي. كما أنه حوكم بموجب المادة 85 من قانون العقوبات. وهذا نص تقني يقضي بأنه *"إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة، فيجب اعتبارها كلها جريمة واحدة، والحكم بالعقوبة الأشد المقررة لأي من تلك الجرائم."*
4. الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة والعشرون، تقرير حول الفريق العامل بشأن الاستعراض الدوري الشامل، رقم الوثيقة: (UN index: A/HRC/27/15,para 125). وقد أصدرت كل من أستراليا والنمسا وفرنسا وألمانيا وسلوفينيا والسويد دعوات مماثلة.
5. A/HRC/27/15، الفقرتان 118 و 119.
6. مجلس حقوق الإنسان، الدورة التاسعة والعشرون: تقرير المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني باستقلال القضاة والمحامين غابرييل كنول، ملحق [حول] بعثتها إلى قطر، القسم (د): المحاكمة العادلة وضمانات العملية الواجبة وتطبيق العدالة، الفقرة 53.
7. في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2015، أصدر ثلاثة مقررين خاصين بياناً مشتركاً، وهم: المقرر الخاص المعني بحرية التعبير ديفيد كاي؛ والمقرر الخاص المعني بالحقوق الثقافية فريدة شهيد، والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين مونيكا بنتو.

فنار، مركز قطر الثقافي الاسلامي والمسجد في الدوحةBuena Vista Images Getty Images © .

إن موارد النفط والغاز الطبيعي في قطر جعلت من هذه الإمارة الوراثية، التي بلغ عدد سكانها زهاء 2.2 مليون نسمة، أحد أكثر بلدان العالم ثراءً، ومكّنها من توسيع نفوذها في الشرق الأوسط والعالم. وإن النمو الاقتصادي في البلاد يعني أن عدد العمال المهاجرين يزيد على عدد المواطنين بنسبة ثمانية إلى واحد. كما قامت قطر بتمويل جماعات سياسية نافذة في شتى بلدان الشرق الأوسط، ولاسيما منذ اندلاع موجة الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي بدأت في عام 2011، مما نتج عنه علاقات متوترة مع جيرانها. ومع ذلك فإن أضخم قاعدة عسكرية أمريكية في منطقة الشرق الأوسط موجودة على أراضيها، وشارك جيشها في تدخلات إقليمية، كليبيا في عام 2011 واليمن في هذا العام. وفي بضع سنوات أصبحت قناة الجزيرة المتمركزة في العاصمة الدوحة قناة عالمية الحضور، إلى جانب خطوطها الجوية واستثماراتها في النوادي الرياضية. وستُقام مباريات كأس العالم لكرة القدم لعام 2022 في قطر. وبسبب الجدل الذي نشأ عن فوزها باستضافة المباريات ونفوذها العالمي الجديد، تعرضت قطر لانتقادات دولية لم تشهدها من قبل.

محمد العجمي

Mohammed al-'Ajami © Private

يقضي الشاعر القطري المشهور **محمد العجمي (المعروف أيضاً باسم محمد ابن الذيب)** حكماً بالسجن لمدة 15 عاماً بسبب كتابة وإلقاء قصيدة اعتُبرت انتقادية للأسرة الحاكمة. ويُعتبر محمد العجمي سجين رأي محتجز لا لشيء إلا بسبب ممارسة حقه في حرية التعبير.[1]

كان محمد العجمي في مصر يدرس الأدب العربي في جامعة القاهرة عندما ألقى قصيدة (عُرفت بعنوان "قصيدة القاهرة") في شقته في 24 أغسطس/آب أمام مجموعة مؤلفة من سبعة أشخاص، لا يعرف سوى ثلاثة منهم. وقد ألقى القصيدة رداً على قصيدة أخرى ألقاها أحد الحاضرين في شقته. وقد تم تسجيل القصيدة وتحميلها على موقع يوتيوب من قبل أحد الأشخاص الحاضرين السبعة وتوزيعها على نطاق واسع على شبكة الإنترنت.

وبعد مرور أكثر من عام، وفي 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، ألقى أفراد في جهاز أمن الدولة القبض على محمد العجمي في قطر. وزعمت السلطات أن إلقاءه "قصيدة القاهرة" كانت مهينة للأمير. وفي 26 مارس/آذار 2012 بدأت محاكمته أمام المحكمة الجنائية في الدوحة. ووجهت له السلطات تهم "التحريض على قلب نظام الحكم، وتحدي سلطة الأمير علناً،

مكانة الشعر

لطالما مثّل الشعر جزءاً من النسيج الثقافي في شتى أرجاء العالم العربي وخارجه. وغالباً ما يُنظر إلى الشعراء بتقدير عالٍ. وقد استخدم الشعراء العرب مهنتهم لمديح أو هجاء الحكام. ويشكل فهم الشعر النبطي لمحمد العجمي تحدياً للعديد من الناس. ومع ذلك فإنه يظل يشكل مصدراً قوياً للتعليقات الاجتماعية والسياسية.

وفي 2011 أصبحت "قصيدة الياسمين" لمحمد العجمي مشهورة خلال الانتفاضات العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ذلك العام. ويبدو أن تلك القصيدة التي نظمها أثناء الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي بدأت في تونس في ديسمبر/كانون الأول 2010، تتضمن انتقاداً لدول الخليج. ويقول في القصيدة: "كلنا تونس بوجه النخبة القمعية". بيد أن هذه القصيدة ولا قصيدة القاهرة قد دعا إلى استخدام العنف بأي شكل من الأشكال. وجاء في قصيدة الياسمين:

"آه عقبال البلاد اللي جهل حاكمها يحسب ان العزّ بالقوات
الامريكيه وآه عقبال البلاد اللي شعَبْها جايع والحكومه
تفتخر في طفرة الماليه وآه عقبال البلاد اللي تنام مواطن
معك جنسيه وتصبح مامعك جنسيه
وآه عقبال النظام القمعي المتوارث لا متى وانتم عبيد
النزعه الذاتيه"

والعيب في ذات ولي العهد" (وهذه التهم معاً تسمى في بعض الأحيان " العيب في ذات الأمير"، وذلك بتأليف "قصيدة القاهرة" وإلقائها في اجتماعات عامة.

في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 حُكم على محمد العجمي بالسجن المؤبد. وفي 25 فبراير/شباط 2013 قررت محكمة الاستئناف في الدوحة تخفيض مدة الحكم إلى 15 سنة. وخلال جلسة محكمة الاستئناف فسَّرت لجنة فحص وتحقيق الشكاوى الخاصة بالنيابة العامة "قصيدة القاهرة" بأنها مهينة لأمير البلاد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، مع أنها أشارت إلى الأمير "كرجل طيب"، وأعربت عن الشكر له.

وفي 20 أكتوبر/تشرين الأول 2013 أيَّدت محكمة التمييز الإدانة والحكم بالسجن لمدة 15 سنة.

تحقيقات ومحاكمة مشوبه بالمخالفات

كانت التحقيقات والمحاكمة مشوبة بالمخالفات وتفتقر إلى الضمانات الأساسية للمحاكمات العادلة.

فترة الاعتقال التي تسبق المحاكمة

عقب القبض عليه في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، احتُجز محمد العجمي بمعزل عن العالم الخارجي لمدة ثلاثة أشهر قبل السماح لعائلته ومحاميه بزيارته. وعلى الرغم من الالتماسات التي قُدمت إلى القاضي بشأن معاملته، فقد ظل طوال فترة التحقيقات التي سبقت المحاكمة محتجزاً في الحبس الانفرادي في زنزانة صغيرة جداً، لم يكن باستطاعته الاستلقاء فيها بدون الاستناد إلى المرحاض. وبحسب المعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية، فإن المحققين أرغموه خلال فترة الحبس الانفرادي على توقيع إفادة، تمت إدانته فيما بعد بناءً عليها، وورد فيها اعتراف كاذب بأن "القصيدة قُرأت في مكان عام وبحضور الصحافة". وأكد محاميه للمحكمة بأن ذلك غير صحيح وأن القصيدة أُلقيت في جلسة خاصة فقط.

ولم تُعقد الجلسة الأولى للمحكمة الابتدائية إلا في 26 مارس/آذار 2012، أي بعد مرور أربعة أشهر على اعتقال محمد العجمي، وهي فترة طويلة بالنسبة لقضية تتعلق بإلقاء قصيدة لم تدعُ إلى استخدام العنف من أي نوع.

محاكمة جائرة

وتمت محاكمة محمد العجمي أمام محكمة الجنايات في الدوحة بشكلٍ سري دون إبداء أي تفسير على الرغم من تقديم محاميه اعتراضات وشكاوى في هذا الصدد. في انتهاك لمبدأ استقلال القضاء – الذي يشترط أن يتمتع المسؤولون المكلفون بوظائف قضائية بالاستقلال التام عن المسؤولين عن الادعاء العام. وكان القاضي الذي ترأس قضية محمد العجمي قد قام أيضا بالتحقيق السابق على المحاكمة. ولهذا السبب فإن محامي محمد العجمي طلب خلال الجلسة الأولى للمحكمة الجنائية في الدوحة في 26 مارس/آذار 2012، أن يتنحى القاضي عن هذه القضية. ولكن القاضي رفض طلب، وبذلك أصبحت حيدة المحكمة عرضة للخطر.

ومُنع محامي العجمي من حضور جلستين للمحكمة لأنه اعترض على عقد المحاكمة خلف الأبواب الموصدة. وفي 18 يوليو/تموز 2012 عيَّنت المحكمة محامياً بدلاً من المحامي الذي كان محمد العجمي قد اختاره، وذلك في خطوة لا يبدو أنها تستند إلى أساس قانوني. وذُكر أن المحامي الجديد أبلغ المحكمة بأنه غير راغب في تمثيل الشاعر، وأن المحامي الذي عينه محمد العجمي هو "المحامي الصحيح".

وفي جلسة 10 أكتوبر/تشرين الأول 2012 أكد القاضي الذي يرئس المحاكمة الحظر المفروض على المحامي الذي عينه محمد العجمي. وفي 22 أكتوبر/تشرين الأول 2012، مُنع من دخول المحكمة بشكل صريح.

وفي 22 أكتوبر/تشرين الأول 2012، وخلال جلسة المحاكمة الأخيرة طردت المحكمة محمد العجمي بسبب عدم انضباطه. ومضت المحكمة قُدماً في غيابه لتحديد موعد جلسة إصدار الحكم في 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2012. ولم يتم إبلاغ محمد العجمي بالموعد، وفي اليوم المقرر لإصدار الحكم لم تجلبه سلطات السجن إلى المحكمة. ومع ذلك فقد أعلن القاضي: "*قد حكمنا على محمد العجمي بالسجن المؤبد حضورياً*".

و يقضي محمد العجمي حكمه حالياً في السجن المركزي، الواقع في جنوب غرب الدوحة.

الأسس القانونية للاعتقال والاتهام

تنص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على:

"لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية."

يُذكر أن قطر دولة طرف في الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي تنص المادة 26 منه على أن: *"لكل شخص حق مكفول في حرية العقيدة والفكر والرأي."*

لقد فهمت منظمة العفو الدولية أن محمد العجمي حوكم بموجب المادتين 134 و 136 من قانون العقوبات القطري.[3]

وتنص المادة 134 من قانون العقوبات على أنه:

" يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمس سنوات، كل من طعن بإحدى طرق العلانية في ممارسة الأمير لحقوقه وسلطاته، أو عاب في ذاته."

أما المادة 136 فتنص على أنه:

" يعاقب بالحبس المؤبد، كل من حرض بإحدى طرق العلانية على قلب نظام الحكم في الدولة، أو على الترويج له أو دعا بإحدى طرق العلانية إلى اعتناق مذهب يرمي إلى هدم القيم الأساسية في الدولة، أو تغيير النظام الاجتماعي، أو الاقتصادي القائم في البلاد باستعمال القوة، أو بطريق غير مشروع."

قصيدة من زنزانة السجن (مقتطف)[2].

للشاعر محمد العجمي، مايو/أيار 2014
ترجمها إلى اللغة الإنجليزية: كاترين فابني وكريم جيمس أبو زيد

من أنا! لا تسأل الأيام عني
ما أنا إلا سجينٌ انفرادي
في بلادي يسلب الإجحاف حقي
في بلادي حدد الجهل اعتقادي
في بلادي لم يعد للشعب صوت
كي يهجِّي مفردات الانتقاد
يا بلادي إن يكن للبعد عذراً
صغتُ عذراً كلما طال بعادي."

محمد العجمي ©Private